Journal Of the Iraqia University (71-3) August (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

خصائص التداول السلمي للسلطة في النظام القانوني المصري مقارنة بالدساتير الديمقراطية

الدكتور عليرضا دبيرنيا- استاذ مشارك في القانون العام-جامعة قم

دكتر عليرضا دبيرنيا - دانشيار حقوق عمومى - دانشگاه قم

اكرم سعدي كاظم ، طالب دكتوراه –جامعة قم

Dr. Alireza Dabirnia - Associate Professor of Public Law
University of qam
Akram Saadi Kazem, PhD student - Qom University

(Characteristics of the peaceful transfer of power in the Iraqi legal system compared to democratic constitutions)

كيفية اقتباس البحث

كاظم ,اكرم سعدي, خصائص التداول السلمي للسلطة في النظام القانوني المصري مقارنة بالدساتير الديمقراطية,العدد, المجلدهذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Attribution Commons Creative) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الاخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

الملخص

لطالما كانت مسالة الديمقراطية من المسائل التي شغلت المجتمعات منذ عقود طويلة وظهر الكثير من الفقهاء والمفسرين الذي اجتهدوا بارائهم حول تلك المسالة لطالما كانت مسالة الديمقراطية واهمية الديمقراطية من المسائل التي شغلت المجتمعات منذ عقود طويلة وظهر الكثير من الفقهاء والمفسرين الذي اجتهدوا بارائهم حول تلك المسالة وغالبا ما كانت الديمقراطية ترتبط بالسلطة وفق الكثير منهم وان العقد الاجتماعي ظهر مفسرا لذلك وانه كان بمثابة فلسفة هذه الفلسفة التي كانت تبحث العلاقة بين الشعب والسلطة وان هذا العقد هو الذ ادى الى ظهور الدولة وهي – الدولة – من عليها ان تقدم الخدمة التي يحتاجها الشعب وان نظرية العقد الاجتماعي تلك كانت قد ظهرت لدى الاغريق حيث ارسطو الذي اكد على الصفة الرضائية وفيما بعد ظهر مفكرون اخرون مثل توماس وهوبز وجاك وغيرهم الذين اطروا بارائهم حول العقد والسلطة والسياسة,وغالبا ما كانت الديمقراطية ترتبط بالسلطة وفق الكثير منهم منذ عام ١٩٢٣ حيث القانون الدستور الاول لمصر وفي مصر بعد فترة طويلة من وجود نظام واحد وحزب واحد على الرغم من ان الدساتير المصرية نصت على التعددية السياسية والحزبية ولكن في غالبيتها كانت تابعة للسلطة ولم تقدم شيء في مباديء انتقال السلطة ودائما ما كانت المؤسسة العسكرية لها دور في هذا الانتقال فان معوقات انتقال السلطة في مصر لاتختلف عما هو موجود بالنسبة لكثير من دول المنطقة العربية لاسيما الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لها دور في انتقال السلطة وفقا للدستور , , وهنا علينا ان نتسال ماهي الخصائص التي يمثلها النظام المصري لانتقال السلطة مقارنة بالانظمة الحديث؟الادارة , الخصائص , سلطة , انتقال , دساتير , مصر

Summary:

The issue of democracy has always been one of the issues that has preoccupied societies for many decades, and many jurists and commentators have appeared who have worked hard with their opinions on that issue. Democracy has often been linked to power, according to many of them, since 1925, when its first basic law lasted until 2003, and then the transitional period due to regime change, but with strong powers. External, although the people wanted the process of change, but within the boundaries of society and not by external will, including economic and social,

including how to accept democracy after a bitter reality that afflicted Iraq. Iraqi society is also a diverse society, and the transition to power cannot take place peacefully, as the societal, political and cultural characteristics differ in Iraq is different from the countries in which democracy has been established, which caused the diversity of the Iraqi spectrum, a problem that was not created by Iraqi society itself, but was created by the policies alien to this country for multiple reasons, perhaps the most important of which is the exclusion of the main components in Iraq for a decade due to the dictatorial policies of the political systems in Iraq, perhaps the party system. For the Baath Party, which excluded these components, questioning their patriotism, preferring a group close to it and preventing those from?key words:Administration, penalties, authority, legitimacy

مقدمة

في مصر اذ انها ومنذ عام١٩٢٣ حيث كان الحكم ملكيا وبعد التحولات التي حصلت في مصر بسبب الثورة التي غيرت الملكية للنظام الجمهوري واستمرت التعديلات الدستورية وفقا لاهواء القائمين على السلطة والدساتير المختلفة لمصر وصولا الى اخر الدساتير المصرية بعد تغيير النظام المصري عام ٢٠١١ وهو دستور عام٢٠١٤ المعدل والمعوقات التي رافقته وعلى ارغم من اختلاف النظام الدستوري لمصر عن النظام السياي في العراق حيث ان مصر ذات نظام جمهوري مما يتيح سرعة الانتقال للسلطة اذا ما استثنينا الانتخابات البرلمانية في مصر فان الانتخابات تكون رئاسية لانتخاب رئيس الجمهورية , الا ان الواقع فرض نفسه في كل مرة يحاول فيها الشعب المصري من تغيير الانظمة القائمة في مصر واخرها هو نظام حسن مبارك الا ان المؤسسة العسكرية كانت هي التي دائما ما تمسك بزمام الامور تاتي بصيغ مختلفة منها محاولة ارضاء الشارع المصري بانها سلطة ديمقراطية وتفسح المجال امام الشعب المصري لفترة من الزمن ثم ما تراها ارجعت سلطة القمع وكبح جماح الشعب والراي الحر باسرع طريقة في سبيل التمسك بالسلطة , وعلى هذا ولكون الانتقال السلمي للسلطة في الدساتير المقارنة يعتبر من المواضع المهمة التي لها ثوابت ولكون ان الديمقراطية هي اساس ذلك التي فصلها الدستور.

اولا: مشكلة البحث:

عالجت المشكلة الانتقال السلمي للسلطة في الدساتير والقوانين المصرية.

ثانيا : الأهمية و ضرورة البحث:تتجلى اهمية البحث بكون مسالة الانتقال السلمي للسلطة من الضرورات الديمقراطية التي لايمكن الاستغناء عنها في المجتمعات التي تصبو الى الاستقرار السياسي والاجتماعي والديمقراطي وهذا الاستقرار منشاه الدستور , فاذا كانت الدولة مؤمنة بالدستور كاساس للانتقال السلطة فان الانتقال السلمي يكون افضل حالا من الدول التي لاتؤمن بالدساتير المصرية.

رابعا: منهج البحث :

اعتمد الباحث المنهج البحث الوصفي التحليلي في خصائص الانتقال السلمي للسلطة في مصر

هيكلية البحث:تناولنا البحث في مبحثين الاول التداول السلمي في الدساتير والقوانين والاراءات السياسي والقضائية في مصر والمبحث الثاني معوقات التداول السلمي للسلطة في مصر

المبحث الاول: نوعية التداول السلمي في الدساتير والقوانين المصرية

في نهذا المبحث تناولنا التداول السلمي للسلطة في مصر ف مطلبين الاول نوعية التداول السلمي للسلطة في الفرع الاول , وفي الفرع الثاني في القوانين وفي المطلب الثاني دور القضاء المصري في التداول السلمي للسلطة في فرعين الاول دور المحكمة الادارية والفرع الثاني دور المحكمة الدستورية في الانتقال السلمي للسلطة

المطلب الاول :نوعية التداول السلمي في الدساتير

اوضحنا باسهاب اهمية الانتقال السلمي للسلطة في كل دولة تنشد الاستقرار السياسي والاجتماعي واهمية ذلك بالنسبة للشعب كونه صاحب السلطة الا انه يمارسها عن طريق من ينوب عنه , كما لايخفى ان تلك الاهمية في التداول السلمي تؤدي الى تطور الدولة في شتى جوانب الاحتياجات حتى البسيطة منها ومن ثم تبدا عملية الاستقرار التي يحتاجها كل مجتمع بعيدا عن الصراعات التي قد تنهك الدولة وشعبها.[١]والنتيجة هي التفكك الداخلي للمجتمع والتناحر والعصبية السياسية واستخدام اساليب قد تؤدي الى حروب داخلية اهلية والضحية هو الشعب , لذا فان الدول المدنية والديمقراطية لايكون امام نخبها السياسية ان ارادت ذلك الاستقرار الا اللجوء لمبدا التفاوض السياسي والمباديء والقواعد الدستورية والقانونية وهو الطريق السليم لتلافي الصراعات .[٢]السلطة مصدرها الدستور او ما يمكن تسميته العدة النيابية والمقصود بها المدة الزمنية المقررة في الدستور لانتقال السلطة الا ان هذه المدة لايمكن لها ان تكون واحدة لجميع الدساتير لذا فانها تختلف باختلاف الدساتير لكل دولة .[٣]

اولا: نوعية التداول السلمي في دستور عام ١٩٢٣ المصري دستور مصر لعام ١٩٢٣ اوضح نوعية الانتقال بالنسبة للسلطة اذ نجد في المادة (٣٠) منه التي اوضحت بان الحكم ملكي وراثي في اسرة محمد علي وهو ملك مصر وان رئيس الدولة هو الملك وهو من يضع القوانين ويصادق عليها وهو من يصدر اللوائح وهو من يقوم بحل مجلس النواب وذاته مصونة وهو من يصدر مراسيم لها قوة القانون ومن وفاة الملك الى ان يؤدي "خلفه" اليمين الدستورية تكون سلطات الملك لمجلس الوزراء.[٤]من ملاحظات مواد الدستور اعلاه , بان نوعية الانتقال للسلطة محصورة في البيت الملكي وان الملك يقبض على زمام الامور في كل جهات السلطة وله دور في حل البرلمان كما ان له ان يصدر مراسيم لها قوة القانون

ثانيا: دستور عام ١٩٣٠ هذا الدستور كان امتداد للدستور السابق ولم يختلف عنه بالنسبة لانتقال السلطة والسلطة التشريعية في هذا الدستور يتولاها الملك مع مجلسي النواب والشيوخ والسلطة التنفيذية يتولاها الملك , اذ ان الملك لايزال هو من يحكم وفقا لهذا الدستور كما اوضحنا , ونجد نوعية الانتقال بالنسبة لبقية الاسرة الحاكمة من اسرة محمد علي , لذا لم تختلف نوعية انتقال السلطة في هذا الدستور وكما قلنابانه مجرد امتداد للدستور الذي سبقه.[٥]

ثالثا:دستور ٢٠١٤الدستور الذي جاء كما اسلفنا بعد قيام ثورة في مصر سميت بثورة (٢٥ يناير) لعام٢٠١١ وحيث ان فترة الانتقال بين سيطرة الجيش المصري على مقاليد الحكم حيث اجري الاستفتاء على هذا الدستور ليصبح دستور مصر بعد الفترة الانتقالية تلك, الحقيقة ان الجيش عندما يسعى للاستقرار الاوضاع في كل بلد يمر بفترة انتقالية انما يكون صمام الامان كونه الحارس للوطن , ولكن ان يسعى احد افراد الجيش للسيطرة على الحكم هو ما يؤخذ على ذلك لاسيما ان الشعب حينها قد انتفض على حكم عسكري بلباس مدني لعقد من الزمن. ان الالتفاف الذي حصل بانتقال السلطة في مصر كان واضحا ونحن عندما نتكلم عن تلك الفترة من المؤكد بان الانتخابات الصورية التي اجريت في البداية حيث تولى السلطة حينها (الاخوان) لم يرغب الشعب المصري بتلك الفئة مما جعل الجيش ينتفض لذلك واقفا الى جانب الشعب ولكن الذي حصل هو السيطرة العسكرية وايضا بلباس مدني على مقاليد الحكم برايانا لا يمكن ان نعده انتقالا سلميا البتة ولكن انقلابا بصورة مختلفة على ارادة الشعب المصري , وبداءا على عود فان الدستور اعلاه لم يختلف عما سبقه من الدساتير ولكن مقارنة بدستور عام١٩٧١ الذي استمر به العمل لغاية عام٢٠١١ لم يكن للرئيس ان يكون رئيسا للسلطة التنفيذية ولكن في هذا الدستور الذي نص على (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة , ورئيس السلطة التنفيذية ...).[٦]بالنسبة لدستور عام ٢٠١٤ فان الجانب الايجابي فيه هو تاقيت مدة الرئيس للانتقال السلمي للسلطة ومن ثم تحديد تلك الولاية مرة واحدة فقط , ولكن هنالك من الحكام ما لا يرضيه ان تكون ولايته لمرة واحدة ولكونه استطاع من الوصول للسلطة في ظروف استثنائية وان الشعب يريد التخلص من تلك الظروف والاستقرار لذا فان ما ينشده الحاكم عند ذاك يكون موافقا لرغبة الشعب في الاستقرار ولكن هدف الحاكم هو السيطرة الطويلة على مقاليد الحكم وليس الرغبة التي ينشدها الشعب وهذا ما حصل بالنسبة لنظام الحكم في مصر والانتقال السلمي للسلطة , وهذا ما سوف ناتي على ذكره بالنسبة لدستور مصر عام٢٠١٩

رابعا: **دستور عام٢٠١٩** بالنسبة لهذا الدستور انما هو تعديل لدستور عام ٢٠١٤ , اذ اجريت تعديلات على دستور ٢٠١٤ وبراينا كانت تعديلات جوهرية ارادها القابضون على السلطة في مصر على الرغم من ان الظاهر فيها هو الديمقراطية , وبدءا على عود فان التعديلات التي اجريت على دستور عام٢٠١٤ وبناءا على ما جاء بالاستفتاء الذي تبنته الهيئة الوطنية للانتخابات بقرارها المرقم (٣٨) لسنة٢٠١٩ , لذا فان التعديلات شملت المادة (١٤٠) من دستور عام ٢٠١٤ الفقرة الاولى منه اذ تم استبدال المدة لتولي الرئاسة هي ست سنوات كما يمكن انتخابه لمرتين متتاليتين.[٧]وهذا ما جاء خلافا لدستور عام ٢٠١٤ التي كما اشرنا اليها حددت الولاية باربع سنوات ولمرة واحدة فقط , وقبل ان تتم اجراءات الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مصر بالنسبة لدستور عام ٢٠١٤ , وبعض الفقه اتجه بهذا الخصوص في مصر بان الفقرة الاخيرة من المادة(٢٢٦) من دستور مصر بعدم جواز تعديل النصوص الدستورية التي تخص انتخاب رئيس الجمهورية فانه لايمكن عد ما ورد في المادة (١٤٠) بخصوص مدة تولي الرئاسة من ضمنها لانه ليس هنالك علاقة بين مدة تولي الرئيس وبين مرات عدد تولي الرئيس للسلطة وبذلك فانه يمكن تعديل المدة بازيادة او النقصان دون الاحتجاج بما ورد بالمادة (٢٢٦) من الدستور وهذا ما يتفق مع التعديل الدستوري لعام٢٠١٩ .[٨] اما من وجهة نظرنا فان ذلك يرتبط بالمادة (٢٢٦) من الدستور المصري لعام٢٠١٤ المعدل وان ماجاء بمدة ولاية الرئيس انما يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد الولاية لمرتين متتاليتين اذ ان الاولى هو ان يكون الرئيس لمدة ست سنوات والثاني هو يمكن انتخابه لمرتين , في الحقيقة هذا ما اشرنا اليه سلفا بان سياسة انتقال السلطة عندما تاتي التعديلات الدستورية وفقا لاهواء من يتولاها لايمكن عده انتقالا سلميا وهذا واضح في النظام السياسي المصري الذي تولى الحكم فيه قادة عسكرين وتدرجا فانهم غيروا من وجه الدستور وفقا لاهوائهم .ويتضح من نوعية انتقال السلطة في مصر بان الثورات او الانقلاب الذي يحصل

في مصر بدايته الانقلاب او الثورة يكون التنصيب من قبل اما المجلس العسكري للثورة او مجلس الوزراء لشخصية مدنية وما تلبث الاحداث ان يكون فوق هرم السلطة عسكري وهذا ما حدث حتى في اخر انتقال للسلطة في مصر لعام ٢٠١١ .[٩]

المطلب الثاني : نوعية التداول السلمي في القوانين المصرية

اولا:القوانين المكملة للدستورومن نافلة القول بالنسبة للانتقال السلمي للسلطة في مصر حيث ان الدساتير اعلاه اسست لمرحلة الانتقال السلمي للسلطة على الرغم من ان الغالب في تلك الدساتير هو ان الحكام طالما كانوا يؤسسون لانفسهم في كل مرحلة ما يمكنهم من تمديد ولايتهم ولكن بالصيغ الدستورية وعن طريق اجراء التعديلات الدستورية التي تخدمهم وكما نعرف بان تلك التعديلات تجري بموجب استفتاء عليها وتحت رقابة القضاء الدستوري المصري ولكن هذا لايعني بان ذلك الانتقال الابيض للسلطة لايضم بين طياته الدكتاتورية بصورة اخرى ابتدعها الحكام ظاهرها هو ديمقراطي وباطنها دكتاتوري , وبالنسبة للانتقال السلمي للسلطة فان الدساتير لم تكن وحدها في هذا الاتجاه انما ايضا وجدت القوانين التي ساهمت هي الاخرى بالانتقال السلمي للسلطة .[١٠]بالنسبة للقوانين المكملة للدستور وعلى الرغم من الاختلاف الفقهي لهذه التسمية حيث ان هنالك من يقول يجب النظر الى المعيار الموضوعي او الشكلي لاجل ان يتم التمييز بين القوانين العادية والقوانين المكملة للدستور لذا فهنالك من اطلق عليها القوانين العادية وهنالك من اطلق عليها القوانين الاساسية , وبالنسبة لبعض الفقه المصري اتجه للاخذ بالمعيار الشكلي مستندا الى التطابق بين نصوص الدستور وقواعد القانون الدستوري وهذا يعني ان القوانين المكملة للدستور هي التي ذكرت في الوثيقة الدستورية سواءا اكانت متعلقة بنظام الحكم او غير ذلك والفقه متفق على ان القوانين التي تنظم بقانون هي مكملة للدستور وعلى سبل المثال لا الحصر قانون الانتخابات في الدساتير ١٩٢٣ و١٩٥٦و١٩٧١ والقانون رقم (٤٠) ١٩٧٧ المنظم للاحزاب.[١١]وبراينا فان القوانين الاساسية المكملة للدستور هي ما نص عليها الدستور ونتفق بهذا مع الفقه المصري لان الدستور احيانا ينص على احالة بعض القوانين الى ان تنظم هي بقانون وهي بذات الوثيقة الدستورية , وبالنسبة لدور القوانين المكملة للدستور في الانتقال السلمي للسلطة كما اشرنا سابقا فانها وجدت في عدة قوانين ونحن نجد بان قوانين انتقال السلطة وان نص عليها الدستور ولكن بعض منها يحتاج الى تنظيم وتفسيرالا ان الدساتير بعد دستور عام ١٩٧١ لم يذكر فيها القوانين المكملة للدستور لاسيما دستور عام٢٠١٤ وقد اوضحت المادة (١٢١) منه في الفقرة الرابعة بان القوانين المكملة للدستور تصدر بموافقة ثلثي مجلس النواب وهي في قوانين الانتخابات الرئاسية والنيابية واحزاب السياسية وايضا السلطة القضائية والحقوق والحريات .[١٢]مما يعني ان المشرع المصري قد حصر القوانين المكملة للدستور في اعلاه وفي الحقيقة وفقا لذلك يكون اتجاه المشرع المصري اتجاها جيدا لاسيما فيما يخص قوانين الانتخابات ونظام الحكم وكيفية الانتقال حتى لاتصبح النصوص الدستورية متشظية ومتفرقة ووفقا لاهواء البعض .

ثانيا:قوانين تنظيم الانتخابات :

أ: القوانين بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ في الحقيقة اردنا توضيح ذلك على اعتبار ان هذه الفترة الانتقالية هي الاولى بعد حياة سياسية طويلة لنظام مصر حيث الرئيس حسني كان على راس الهرم الرئاسي وبعدها حصلت هذه التحولات بعد ان تنحى لتستلم القوات المسلحة زمام الامر بعد تعطيل الدستور والاعلان الدستوري الذي اعلنه المجلس الاعلى للقوات المسلحة بالنسبة للبنية الانتخابية لعام٢٠١١ , وقد لاحظنا بالنسبة لتنظيم المشاركة في العملية الانتخابية بان المجلس الاعلى اصدر القانون رقم (١٢٤) لسنة٢٠١١ عندما ركز فيه على تعديل بعض مواد القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ اذ ان المجلس الاعلى للقوات المسلحة في هذا التعديل على القانون المشار اليه ذهب الى معاقبة من كان اسمه مقيدا في قاعدة البيانات وقد تخلف دون ان يكون هنالك عذرا من الادلاء بصوته بغرامة لاتتجاوز خمسمائة جنيه في المادة (٤٠) من المرسوم الذي اصدرته القوات المسلحة , وفي المادة (٤٣-٤٥) اضاف الى ذلك المعاقبة بالحبس كل من اهان بالاشارة او القول احد اعضاء هيئة الاستفتاء او خرب او اتلف شيء من ما يخص الانتخابات.[١٣] ويلاحظ في المرسوم الصادر من القوات المسلحة بان التعديلات على القانون رقم(٧٣) لسنة ١٩٥٦ لم تكن موفقة براينا والسبب ان انتقال السلطة بصورتها السلمية لايمكن ان تطبق عليه ضريبة الاجبار من اجل المشاركة ولايمكن ذلك اذ ان الفرد مخير بين المشاركة او عدمها دون قيد او شرط الا فيما يسبب الخلل او التخريب فان من حق السلطات ان تفرض عليه ذلك لذا فان انتقال السلطة من خلال تلك القوانين يثير الريبة والشك .ب:وفي مجال اخر لانتقال السلطة في مصر فان هنالك قرارات تصدر في مثل هذه العملية من اجل تنظيمها ومن هذه القرارات القرار الخاص بالقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ اذ نجد في هذا القانون وفي المادة (١) منه التي اوضحت بان كل مصري او مصرية بلغ الثامنة عشر من العمر ان يباشر حقوقه السياسية بنفسه من خلال ابداء الراي في كل استفتاء دستوري وايضا في انتخاب رئيس الجمهورية واعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية , الا ان المادة اعلاه ايضا جاء فيها الاعفاء لبعض شرائح المجتمع المصري من الانتخاب ومنهم الضباط وافراد القوات المسلحة وفي ذات القانون نجد ايضا بان هنالك فئات لايمكن لها الانتخاب بصورة مؤقتة ومنهم المحجور او الذين صدرت بحقهم

احكام مختلفة لجرائم مختلفة فانهم لايمكن لهم الانتخاب.[١٤] الا ان ما يؤخذ على القانون برانا هو التناقض الحاصل بين حرمان افراد القوات المسلحة والشرطة من الانتخاب وفقا لهذا الاعفاء وبين الايقاف مؤقتا للمحجور والمحكوم بتهمة اذ كان الاجدر لو ان يكون للقوات المسلحة وهذا حقهم تصويت خاص وايضا بالنسبة للمحكوم وهذه من الحقوق الطبيعية للفرد في المجتمع وان استثناء هذه الفئات عدا المحجور انما هو انتقاص من الحقوق السياسية , وهذا الاعفاء بالنسبة للقانون اعلاه لم يكن قد تضمنه القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ الذي اعفى فقط المحجور وايضا المحكوم بينما القوات المسلحة لم تكن ضمن تلك الفئات اذ سمح لها بالتصويت .[١٥] بينما نجح المشرع العراقي بايراد التصويت الخاص في قوانين الانتخابات للفئات اعلاه .

ثالثا: قانون الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر

فضلنا ان نسلط الضوء على القوانين الحديثة للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر ودورها في الانتقال السلمي للسلطة ومن هذه القوانين القانون رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٧ وفيها مفهوم الهيئة الوطنية للانتخابات بانها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة اداريا وماليا ومقرها في القاهرة , اما بالنسبة للاختصاص الهيئة , يتكون من ادارة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية .[١٦]بالنسبة للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر يقابلها الهيئة المستقلة للانتخابات في العراق ولها نفس الدور الذي تمارسه الهيئة المستقلة في العراق , ونلاحظ بان تشكيل الهيئة يتكون من عشرة اعضاء بالتساوي من بين اعضاء المحكمة النقض ورؤساء الاستئناف ورئيس هيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية حيث يكون اختيارهم من قبل مجلس القضاء في مصر .[١٧] وهو ايضا ما يقابل اعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات في العراق وبنفس الية الاختيار من قبل مجلس القضاء الاعلى , في الحقيقة سبق ان اشرنا الى هذا اتجاه جيد بالنسبة للهيئات المستقلة في اختيار اعضاء من المحاكم لتكون الانتخابات اكثر شفافية .وبالنسبة للطعن في قرارت الهيئة الوطنية فان القانون اعلاه قد حدد المحكمة الادارية العليا للطعن فيها وان الفصل بالطعون بالنسبة للمحكمة اعلاه هو نهائي غير قابل للطعن .[١٨]وهو اتجاه جيد ايضا للمشرع المصري بالنسبة لتحديد المحكمة الادارية للفصل بالطعون او دعوة الناخبين للانتخابات او الاستفتاء ونجد في احد مباديء المحكمة الادارية العليا في مصر (بانها قررت بان دعوة الناخبين للاستفتاء هو عمل تنفيذي اوجبه الدستور وينتفي بشانه القرار الاداري ولايجوز الطعن به).[١٩]وليس كما هو الحال بالنسبة للعراق اذ ان المشرع العراقي جعل المحكمة الاتحادية للفصل ليس في الطعون المقدمة للمحكمة ولكن فقط بالتصديق على قرارات الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات اذ يكون الطعن ضمن الهيئة المستقلة وليس هنالك جهة قضائية للنظر في الطعون.وبذلك فان القوانين في مصر ساعدت هي الاخرى بشكل ما بالانتقال السلمي للسلطة والاستقرار النوعي بالنسبة للنظام السياسي المصري على الرغم من ان العسكر في دائما ما يكونون في مقدمة السلطة وهم من يسطرون على البلاد .

المبحث الثاني: معوقات التداول السلمي للسلطة في مصر

في هذا المبحث وحيث المعوقات التي تخول دون الانتقال السلمي للسلطة اوضحنا في المطلب الاول في فرعين المعوقات السياسية والفرع الثاني المعوقات الاجتماعية والاقتصادية وفي المطلب الثاني المعوقات الدستورية والعسكرية في فرعين الاول المعوق الدستوري والثاني المعوق العسكري من خلال دور المؤسسة العسكرية

المطلب الاول :المعوقات السياسية والاجتماعية

لايمكن ان تكون الديمقراطية في مناى وتسير بسهولة ويسر ويمكن لها ان تنمو لاسيما في البلاد العربية ومنها العراق ومصر , بعد التحولات التي حدثت في العالم العربي الذي كان يسمى بالربيع العربي فان الذي حدث هو نهوض الشعوب للتخلص من الحكام الذين لطالما بقوا في سدة الحكم لسنوات طويلة ولعل الذي حدث في العالم العربي كان مشابها لما حدث في اوربا الشرقية للتخلص من الحكام المستبدين , وكما اوضحنا بان الديمقراطية تختلف من بلد لاخر , وفي الوقت ذاته فان معوقات انتقال السلطة هي الاخرى تختلف من بلد لاخر وان معوقات التداول السلمي للسلطة بعضها يكمل الاخر والبعض منها على الرغم من التحول نحو الديمقرطية الا انه استمر معها سوف نوضح بعضا من تلك المعوقات بالنسبة لمصر .

الفرع الاول: المعوقات السياسية بالنسبة للمعوق السياسي في مصر فانه رافق العملية السياسية وانتقال السلطة ولو رجعنا الى احد تلك المعوقات فان اهمها هو ما يمكن تسميته بالاسلام السياسي الذي عانت منه اغلب الدول العربية ولاسيما في مصر اذ ان هذا المعوق هو من اشد ما واجه الانتقال السلمي للسلطة والذي رافقه تشدد اسلامي ومن بين الاحزاب في مصر هو حزب الاخوان المسلمين ولعل ابرز اسباب التشدد في هذا الحزب والاحزاب المماثلة له هو عقيدته "الوهابية" ولعل من الاسباب التي ادت الى ازدياد ظهور الاحزاب الدينية المتشددة :

١-محاولة الشارع للتخلص من الاضطهاد الحكومي واللجوء لهذه الاحزاب بغية اما الاحتماء بها او وجدوا فيها طريقا للوصول الى غايات شخصية وحزبية.

٢-انتعاش هذه الاحزاب بسبب الثروة النفطية التي وجدت في بعض الدول العربية ولاسما الخليجية التي قامت باحتواء الاحزاب المتشددة ومن ثم صرفت عليها الاموال وبالتالي فان اندفاع العديد من الشباب الى تلك الدول بسبب فقرهم وعوزهم وعودتهم الى بلدانهم لاسيما مصر ادى الى ديمومة الاحزاب الدينية المتشددة ومنها حزب الاخوان .[٢٠]وبالنسبة للاخوان المسلمين هذا التيار الذي له باع طويل لاكثر من (٨٠) سنة اصبح من الخطورة لاسيما في مجال التشدد الديني على المجتمعات المتواجد فيها لاسيما مصر ويعد هذا الجناح المتشدد الذي يعتمد على فكرة تكفير الانظمة الحاكمة وقسما منها قام ايضا بتكفيربعض المجتمعات من اجل ان يحقق اهدافه ومن التنظيمات التي ظهرت في مصر جماعات مختلفة منها جماعة التكفير والهجرة وايضا تنظيم الجهاد وطلائع الفتح .[٢١] ويظهر العائق السياسي لانتقال السلطة بالنسبة لهذه الجماعات كونها اعتبرت الانظمة الحاكمة عدوا لها وسلكت سلوكيات الارهاب في بعض مواجهة الانظمة التي مرت على مصر مما اشغل الراي العام والمجتمع المصري وكانت له عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية اهمها , كما ان هذه الجماعات ومن باب العائق السياسي كانت تدعو لانهاء التعدد الحزبي في فكرها وجمعها الاحزاب في حزب واحد يمثل الامة كما يقولون مفكروا هذه الجماعة.[٢٢]ولكن بعد ذلك تغيير موقف الجماعة المتشدد عام١٩٩٤ من تعدد الاحزاب ولكنهم اشترطوا ذلك بالشورى الاسلامية واشترطوا ايضا قضاءا مستقلا فكريا وفقهيا لادامة العمل السياسي.[٢٣]ولكن هذا لم يمنع الجماعة من انتهاج ذات النهج بعد التغيير الذي حصل عام٢٠١١ اذ انها تبنت الفكر الوهابي واصبحت سياسة الدولة المصرية في مخاض عسير مجددا لانتقال السلطة فيها .ولكن بانتهاء تلك الجماعة من العمل السياسي وحظرها في مصر لايمكن القول ايضا بان العقبات لانتقال السلطة انتهت على الرغم من التعديلات الدستورية والانتخابات التي رافقتها لازال النظام السياسي يعاني من المعوقات لانتقال السلطة لاسيما بان العسكر لازالوا في الحكم وهم امتداد لسلفهم الذي انتهى حكمه عام٢٠١١ مبارك .

ثانيا: ضعف المعارضة السياسية

في البلاد العربية لم نصل الى مرحلة الديمقراطية الكاملة كما هو الحال في المجتمعات ذات الديمقراطية المعاصرة في الغرب الاوربي و الشرق الاوربي او حتى في بعض دول العالم الثالث التي استطاعت من الوصول الى الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة مع وجود التعددية الحزبية سواء في حزبين او اكثر او من خلال وجود المعارضة التي تهدف الى تقويم النظام القائم وكيفية تلك المعارضة داخل البرلمان او خارج البرلمان .ومن المعروف ان الانظمة السياسية التي تندمج سياسيا وقوميا واجتماعيا يكون ذلك من خلال مجالها السياسي الذي تكون فيه الاختلافات ذات مردود ايجابي للنظام السياسي اولا ومة ثم للمحكومين النظام السياسي من اجل تقويم الاخطاء وقبول الراي المقابل والمحكومين من خلال ارساء العدالة بمعارضة فاعلة يستطيعون من الرجوع اليها وفقا للقانون والدستور اذا ما وجدوا ان السلطة تراجعت عن برامجها من اججل خدمة الجمهور , ومن غي الممكن في الوقت ذاته ان تكون هنالك تبادل للسلطة اذا لم تكن هنالك معارضة لاجل تبادر الادوار وفي الوقت نفسه تتطلب تلك الجدلية ان يكون هنالك مجالا ديمقراطيا للمارسة ادوار المعارضة فيه . [٢٤] وفي العالم العربي السمة الابرز فيه هو غياب المعارضة الفاعلة على مستوى البرلمان او على مستوى الشارع او على مستوى الاحزاب , اذ تمارس السلطة الحاكمة دورها ولكن من دون ان تكون هنالك معارضة سياسية فاعلة او تبادر للادوار لانتقال السلطة هذه السمة كما قلنا بارزة في غالبية الدول العربية حيث ان الانظمة تعمل بصورة مستمرة لاجل ان لايكمون هنالك معارضين سواءا اكانت المعارضة قانونية اوجب الدستور الممارسة لها او غير شرعية القضاء على الاثنين هو شعار غالبية الانظمة العربية حتى لاتواجه صعوبات في الاستمرار بالسلطة. وبالنسبة للمعارضة في مصر وعلى الرغم من التعددية التي ذكرها الدستور المصري السياسية والحزبية والتي يجب ان يولد بين ثناياها المعارضة التي يجب ان تؤدي دورها الا انها ضعيفة كما ان قادتها غالبا ما يسكنون في القاهرة حيث انهم لايستطيعون من بناء القواعد الشعبية والحزبية المستدامة وهم متخاصمون من اجل تشكيل احزاب صغيرة ليس الا من غير ان يتجهوا الى تكوين الاحزاب الكبيرة ولم تنجح المعارضة في وضع اسس ثابتة من اجل انهاء المعاناة الاقتصادية ومشاكلها .[٢٥]وتبقى بهذا غالبية النظم السياسية في العالم الثالث هي التي تضع تلك العراقيل امام المعارضة , ولاسيما في مصر حيث حيث ان الاحزاب التي ليس لها دور فعال والصغيرة منها دائما ما تلجا الى ان تكون من ضمن احزاب السلطة وقد تتبع بعض الاساليب لذلك منها على سبيل المثال لا الحصر اعتبار البلاد عبارة عن دائرة انتخابية واحدة حيث تقوم هذه الاحزاب او الحزب الحاكم بان يقدم قائمة من المرشحين وهنا فان الناخب لايقوم باعطاء صوته للمرشح انما للحزب وعن طريق ذلك يمكن استبعاد المعارضة.[٢٦] هذه الحقيقة موجودة في العالم الثالث حيث ان غالبية الاحزاب تكون ضعيفة من جهة التنظيم الحزبي وتعتمد على الاثنية والعرقية والمذهبية مقارنة مع احزاب دول العالم الديمقراطي والنتيجة هي ضعف المعارضة مقارنة مع تلك الدول , ومن قبيل

القول عن المعارضة السياسية التي يجب ان تمثلها الاحزاب داخل البرلمان او من خلال الضغط في الشارع باستثناء الجماعات الضاغطة طبعا فان المعارضة او التعددية الحزبية من هذا الجانب كانت ضعيفة وترافق عملية انتقال السلطة منذ عهد الانقلابات الاولى في مصر المعنى بانها ليست حديثة يضاف الى ذلك بان ضعف المعارضة ولو اخذناه من جانب التعددية الحزبية مثلا وجدنا بان لديه جذور ايضا اذ على سبيل المثال لا الحصر نجد بعد انتقال السلطة من جمال عبد الناصر الى انور السادات حينها كان الرئيس الاخير انور لايعبأ بالتعددية الحزبية بقدر ما كان يريد ان تكون هنالك احزاب توافقه ايدلوجيا دون ان يكون لهه الاحزاب اختلافا معه في الحكم حيث انه كان يريد ان يكون ذلك الاختلاف محصورا فقط بالبرامج والتفصيلات الخاصة بالتنفيذ وان لايكون على حساب السياسة العامة والخارجية .[٢٧] مما يعني ان كل سلطة تاتي في مصر هي من تضع لها ما تشاء من احزاب او تعددية حزبية في سبيل الا تعارضها في مجال السياسة الداخلية او الخارجية , مع العلم ان انور السادات اول من فتح الباب على مصراعيه في السياسة الخارجية لتقوية علاقاته بالكيان الصهيوني حينها والذي استمر ارثا ثقيلا على مصر وشعبها لغاية الان .

الفرع الثاني : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية

لايمكن الابتعاد عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي وكيفية الانتقال للسلطة كعاملان مترادفان مع العامل السياسي , فاذا ما وجدت معوقات اجتماعية او اقتصادية فان لذلك تاثير واضح على الانتقال السلمي للسلطة لان المعوق الاجتماعي والاقتصادي لاعب اساس في استقرار الاوضاع بصورة عامة , لذا فان النمو والسعي للحصول على الدخل وتوزيع بين فئات المجتمع بصورة عادلة انما يتطلب ان يوجد قرارات صعبة في سبيل ذلك ومن ثم ضمان مساهمة الشعب في العملية الديمقراطية , ولكن بسبب العوز والفقر وزيادة في السكان لاسيما في مصر اذ ازدات نسبة الشباب قد تصل الى ٦٠-٧٠٪ هذه الزيادة لاريب ان تشكل ضغطا ليس على الموارد الاقتصادية فحسب انما حتى على المستوى المعنوي وحتى الثقافي .[٢٨] كما ان مصر وبسبباوضاع الاقتصادية المتهالكة , والتي ادت بدورها الى ارتفاع دينها الخارجي وكما قلنا ارتفاع البطالة وتفشي الفقر والتضخم والانكماش الغذائي والتباين بين طبقات المجتمع المصري .[٢٩] يضاف الى ذلك بان غالبية الطبقات الاجتماعية تنقصها تلك الكمية من تاهيل اجتماعي ومن ثم تاهيل سياسي ومدني , ومن ثم فان الواقع الاجتماعي الذي يتصدره المجتمع والواقع الاقتصادي المتردي يجعل من المجتمعات ضحية سهلة لاستغلال النظم الحاكمة ولاسيما المستبدة منها .[٣٠]ولهذا السبب فان الكثير من طبقات المجتمع وبسبب الظروف الاجتماعية واقتصادية فانهم بتعدون عن القضايا العامة لاسيما السياسية منها او كيفية الاستحواذ على السلطة من قبل البعض ولايهمهم هذا الامر انما يندفعون اتجاه اخر هو البحث عن اشباع احتياجهم من الاشياء الضرورية التي تسهل عليهم العيش والنتيجة هي عزوف الطبقات الاجتماعية المحرومة اقتصاديا من خوض التجربة الديمقراطية ومن ثم المساهمة في الانتقال السلمي للسلطة .هذا ما نجده في مصر اذ ان المشاكل الاجتماعية المختلفة ومعها الاقتصادية تعتبر من تلك المعوقات التي تواجه مصر والمستفيد من هذا الوضع هو الطبقة الحاكمة في كل فترة من فترات الانتقال للسلطة حتى ان مشاركة الشعب في اختيار من ينوب عنه في البرلمان او رئيس الجمهورية , ولعل اهم المشاكل التي تواجه مصر هي الزيادة السكانية التي لها تاثير واضح اذ بلغ عدد سكان مصر عام٢٠٢٣ (١٠٥) ملايين نسمة اذا مقارنة بعام١٩٥٠ الذي بلغ عدد سكان مصر (٢١) مليون نسمة حينها ومن الطبيعي ان النمو الاقتصادي امام النمو السكاني يصاحبه بطأ وعلى سبيل المثال لا الحصر في عام٢٠٢٠ كان معدل النمو في مصر الاقتصادي بلغ ٥.٦٪ ومن ثم تراجع عام ٢٠٢١ بالغا ٣,٦٪ وعلى الرغم من ما تبذله حكومات مصر الا ان النمو الاقتصادي لم يتقدم او يتخطى حواجز الارقام التي اشرنا اليها.[٣١] ولكن قياسا في تلك الاعوام نجد انه في الربع الاول والثاني من العام ٢٠٢٣ تراجع النمو الاقتصادي الى ٢,٦٥٪ حسب بيانات وزارة التخطيط المصرية , هذا النمو السكاني مقابل النمو الاقتصادي لاشك بانه عامل من عوامل وجود المشاكل الاجتماعية واهمها السكن العزوف عن الزواج بالنسبة للشباب وقلة الاعمال الحرة زيادة العوز والفقر حيث ان نسبة الاسر التي تقع تحت خط الفقر بلغ عام٢٠٢٠ ما يقارب ٢٩,٧٪ .[٣٢]وازياد الجريمة والامية بين صفوف غالبية ابناء الشعب والتي وضحها جهاز التقييس في وزارة التخطيط المصرية الى ١٧,٥٪ لعشر سنوات في عام٢٠٢٢ .[٣٣]واذا ما اجتمعت تلك الاسباب والمسببات ولاسيما في المجال الاجتماعي والاقتصادي فانه يصب في اعاقة الانتقال السلمي للسلطة للاسباب التالية :

١-ان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تعتبر من اهم عوامل الانتقال السلمي للسلطة فاذا ما كانت هنالك مشاكل اكبر من ان تدار بالطرق العلمية والاستراتيجية على المدى البعيد فانها ولاريب تكون عامل سلبي لانتقال السلطة لان افراد المجتمع حينها لايبالون بالسلطة او الحكم انما بكيفية حل المشاكل الاتماعية والاقتصادية.

٢-ان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تلقي بضلالها على التطور العلمي والتكنلوجي والنتيجة بانها تؤدي الى تاخر التقدم العلمي والرغبة بالتعليم ومن ثم عزوف طبقات كثيرة عن التعلم بسبب البحث عن اعمال تساهم في تطور مستوى المعيشة , وهذا العامل ايضا يؤثر سلبا على الانتقال السلمي للسلطة لاسيما ان المجتمع الذي لايبدي رغبة بالتعليم وبنسب معينة يؤدي الى ان يتم استغلاله لكيفية حصر اختياره لنظام حكم محدد .

٣-يعتبر العامل الاجتماعي والاقتصادي سببا بعدم الاستقرار السياسي ومن ثم عدم الانتقال السلمي للسلطة وهنالك العديد ممن يستغل هذه العوامل من خلال ابقاء المجتمع بحاجة للبعض في اوقات الانتخاب عنئذ يكون الاختيار ليس حرا انما للمصالح المتبادلة مما يؤدي الى صعود فئة غير مرغوب بها لسدة الحكم .[٣٤]يضاف الى ذلك معوقات الفساد الاداري والمالي ايضا في مصر لايمكن ان يكون هنالك بلد في العالم بعيد عن الفساد المالي والاداري والذي يتسبب في بعض الاحيان بوصول لدولة وميزانيتها الى درجة الهلاك ومن ثم انتفاض المجتمع على من يدير الدولة ومن ثم المطالبة باسقاط الحكومات ولكن ولكون تلك الحكومات التي ينتشر فيها الفساد اصبحت متمرسة بكافة صور الفساد الاداري والمالي فانها وان تغيرت يبقى لها الاذرع التي تستطيع من خلالها الاستمرار في تلك العمليات , وللفساد صور متعددة منها :اولا: فساد كبير :وهو يحدث من قبل كبار مسؤولي الدولة مثل رؤساء الدول والوزراء حيث ان الفساد تبط حينها بصفقات كبيرة على مستوى دول في السلاح او المقاولات .

ثانيا:فساد صغير : والذي يقع من صار موظفي الدولة ويكون بسبب العوز الاقتصادي وبدون الاتفاق مع الاخرين , ويتمثل في الرشا او الاختلاس او السرقة .[٣٥]

المطلب الثاني: المعوقات الدستورية والعسكرية

الفرع الاول : المعوقات الدستورية

ان عملية انتقال السلطة لاتنحصر باتجاه معين من الاتجاهات التي يمكن ان تعيق انتقالها هنالك عوائق كما اسلفنا اجتماعية واقتصادية وهي ذات تاثير ولكنها تختلف من بلد لاخر من جهة التاثير الذي يمكن ان يعيق عملية انتقال السلطة , وبهذا يكون لكل عامل من العوامل نسبة محددة في عملية انتقال السلطة لعل احد العوامل يكون ادنى نسبة من الاخر او ينعدم مثلا تاثير العامل الاقتصادي لبيقى العامل الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر ولكن يبقى تاثير ذلك واضحا على المشهد السياسي , اذاً باجتماع العوامل ايا كانت النسبة في التاثير فاننا نكون امام معوق لانتقال السلطة . وفي هذا المجال نجد المعوقات القانونية التي تواجه عملية الانتقال السلمي للسلطة لاسيما في بلدي البحث مصر والعراق واشرنا سابقا الى تلك المعوقات في العراق اما بالنسبة للمعوقات القانونية في مصر نضع في مقدمة هذه المعوقات :

اولا:العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في مصر

بالنسبة الى نظام الحكم في مصر وهو نظام جمهوري وليس برلماني , ومن هنا تنطلق مشكلة ذلك التوازن في السلطة بين التنفيذية والتشريعية وان كان الدستور المصري هو من منح ذلك الامتياز لرئيس الجمهوورية على الرغم من وجود الضمانات القانونية لذلك المنح في الدستور المصري , الا ان ذلك لايمنع بان يكون رجل السلطة الاول في البلاد هو رئيس الجمهورية , وكما نعرف بان العلاقة بين السلطات في الانظمة الديمقراطية تعتمد على مبدا الفصل بين السلطات ومن هذا المنطلق يجب ان لا تتمركز السلطة بايدي سلطة معينة .[٣٦] وفي هذه الحالة يجب ان تكون تلك السلطات متوزعة المهام بصورة دستورية وتشريعية حيث كل سلطة تنهض بمهامها التي تكلف ها دستوريا وتشريعيا , اذا في هذه الحالة يجب ان يؤدي مجلس النواب المصري دوره من اقامة ذلك التوازن من خلال الرقابة والمسالة للسلطة التنفيذية ولكن على الرغم من ذلك فان الارث الثقافي والسياسي الذي رافق العملية السياسية لفترة طويلة في مصر كانت الغلبة للسلطة التنفيذية في الوقت الذي تتميز به الرئاسة المصرية بعد التغييرات التي حصلت في مصر فيما يسمى ثورة (٢٥ يناير) لعام٢٠١١ فان الرئاسة المصرية وحيث انها تجمع بين يديها ايضا السلطة التنفيذية ببعض الدعم الشعبي ولكن هذا لايمنع من ان يكون هنالك رقابة من قبل مجلس حيث ان الدستور المصري اوضح اختصاص مجلس النواب من تشريع القوانين واقرار السياسة العامة للدولة والخطة الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة للدولة ويمارس الرقابة على السلطة التنفيذية .[٣٧]ولكن هل توجد فعلا تلك الرقابة اذا ما فرضنا قيام مجلس النواب ببقية اعماله التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والمواطنة العامة؟ بما ان رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية على الرغم من وجود رئيس الوزراء الا ان الدستور منح رئيس الجمهورية صلاحيات كثيرة واصبحت كفة السلطة التنفيذية الاعلى وان الرقابة من قبل مجلس النواب وبراينا شكلية ليس الا , ولو لاحظنا وعلى الرغم من اختصاصات مجلس النواب بالنسبة لعدم اقتراض السلطة التنفيذية الا بعد موافقته او من خلال الرقابة بتوجيه السؤال لرئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء او بسحب الثقة من رئيس مجلس النواب او احد اعضاء مجلس النواب او بتقيد رئيس الجمهورية بعدم سحب الثقة من مجلس النواب الاعند الضرورة بقرار مسبب وينعكس الامر ايضا لذات السبب بالنسبة لمجلس النواب .[٣٨] الا ان هذا لايعني بان لمجلس النواب ان يكون اعلى ثقلا من السلطة التنفيذية ما دام رئيس الجمهورية هو

رئيس السلطة التنفيذية استنادا للدستور , وان النظام شبه الرئاسي في مصر الا ان الواقع يفرض نفسه من خلال هيمنة رئيس الجمهورية وبصورة كاملة على النظام السياسي في مصر وبرينا فان الكابينة الوزارية لايمكن ان تعد سوى كونها استشارية اكثر منها ذات صلاحيات سياسية وادارية في مصر .[٣٩] ومن ثم نجد بانه ليس هنالك رقابة حقيقية على شخص رئيس الجمهورية ولعل الشيء الوحيد في تلك العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو جريمة الخيانة العظمى , على الرغم من ان الدستور واضح في هذا الجانب وهو ان تكون هنالك صلاحيات واسعة لمجلس النواب بين الرقابة والتشريع ولكن هذا ايضا ادى الى جدلية داخل مصر بين ان يكون ذلك مقيدا لرئيس الجمهورية واعطاء صلاحيات واسعة للبرلمان وبين فريق اخر يؤيد فكرة ان يكون منصب رئيس الجمهورية شرفي ولكن الواقع يفرض نفسه في ظل تلك الجدلية بين مؤيد للنظام البرلماني والنظام الرئاسي بان دستور عام ٢٠١٤ اوضح بان النظام في مصر هو شبه رئاسي.[٤٠] وبراينا فان هذا الامر بالنسبة للسلطة التشريعية والتنفيذية من حيث الصلاحيات والرقابة وايضا بالنسبة للعلاقة المتبادلة وعلى الرغم كما اوضحنا بان الدستور المصري منح لمجلس النواب صلاحيات الا ان ذلك سيبقى رهين الظروف لاسباب متعددة اولها ان النظام الجديد في مصر لاسيما بالنسبة للتغيرات الجديدة والصلاحيات لم توضع موضع التطبيق الفعلي في مجال المؤسسات الدستورية والسبب الاخر هو ان النظام الجديد المتمثل بالنظام البرلماني المصري الجديد وتلك الصلاحيات تعرض لانتقادات كثيرة من مناصري النظام الرئاسي بحجج كثيرة في مقدمتها ان البرلمان اصبح قويا من خلال تلك الصلاحيات مقابل رئيس الدولة من خلال اما العزل او سحب الثقة من رئيس الجمهورية .[٤١] ولعل الامثلة كثيرة في دساتير متعددة لمحاولات تقوية السلطة التنفيذية على حساب البرلمان ونجد بان دساتير مصر لاسيما الاخير منها ادى الى تقوية السلطة التنفيذية على حساب البرلمان ومعنى تقوية السلطة التنفيذية هو منح صلاحيات لرئيس الجمهوورية على سبيل المثال لا الحصر نجد في دستور جمهورية فرنسا الخامسة لعام ١٩٥٨ هنالك محاولات لغرض تقوية السلطة التنفيذية على حساب البرلمان وكانت تلك المحاولات تستند على حجة تقوية الاستقرار السياسي في فرنسا ومن ثم التحول الى ما يسمى (الديمقراطية المنضبطة) وفي دستور عام ١٩٥٨ تم منح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية لاسيما بعد التعديل الذي حصل عام ١٩٦٢ في الدستور , ولكن هذه الصلاحيات لم تجد لها طريقا للسلطة التنفيذية انما ذهبت باتاه رئيس الجمهورية , ذا احيانا يطلق على النظام الفرنسي بانه شبه رئاسي او انه رئاسي برلماني , ولكن بالنسبة للنظام الفرنسي من الطبيعي ان يكون هنالك استقرار بالنسبة اليه لاسيما في مجال تاثير السلطة التنفيذية على التشريعية من خلال انتخاب رئيس الجمهورية بصورة مباشرة.[٤٢] ولكن بالنسبة لنظام السياسي ومصر يختلف الامر اذ ان السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الجمهورية لم يحجد التوازن المطلوب بينها وبين سلطة البرلمان التشريعية اذ ان رئيس الجمهورية له امتيازات تشريعية في قوانين متعددة مما يسبب ضعفا للمؤسسة التشريعية في مصر. مما يعني بان فكرة الحزب الواحد والرجل القوي ذو النفوذ لازالت تترد بين تلك المؤسسات الدستورية وان النظام المصري لايزال قائما عليها لاسيما بان هنالك الكثيرين ممن يدعمون هذه الفكرة والنتيجة هي صعوبات وعراقيل امام انتقال السلطة في مصر وان كل رئيس يتم انتخابه لايود مغادرة المنصب ويحاول جاهدا من اجراء تعديلات دستورية وقوانين في سبيل ان يحظى بفرصة ثانية وثالثة للبقاء في المنصب وهذه براينا دكتاتورية دستورية وهو الموروث الذي ارتكزت عليه غالبية الدول في المنطقة لاسيما مصر .

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية والديمقراطية

من المعروف ان العوامل التي تشترك في تاخير الانتقال السلمي للسلطة كثيرة كما اسلفنا ولكن هنالك ايضا عوامل اخرى اما ان تكون مساعدة لانتقال سلمي للسلطة او انها تاخر انتقال السلطة لاسباب كثيرة في مقدمتها ان يتولى السلطة فردا من المؤسسة العسكرية واوضحنا سابقا بان التغييرات التي حصلت منذ الملكية في مصر وانتهائها انما كانت تقوم على اساس الانتفاضة او الثورة ويتداخلها المدنية ثم ما يلبث ان يكون على راس السلطة رجل من رجالات المؤسسة العسكرية في نتيجة ذلك التغيير ولكن ماهي العلاقة بين تلك المؤسسة وبين العملية الديمقراطية في مصر وكيفية الانتقال السلم للسلطة ؟ هنالك من قام بتقسيم تلك العلاقة الى ثلاث اقسام بان هنالك علاقة مدنية عسكرية ديمقراطية بحيث تكون فيها المدنية هي صاحبة الكعب الاعلى ومن هنا تمنح السيادة للمدنية على العسكرية وفيه لايمكن للعسكر ان يتقربوا من سدة الحكم والقسم الاخر هو العلاقة المدنية العسكرية وفيه تكون العلاقة متداخلة وهذا النوع انتشر في النظم الشيوعية حيث ان تلك المؤسسة تكون رهينة تلك النظم وفيه يكون العسكر امتداد او جزء من النظام الحاكم والقسم الثالث هو علاقة مدنية بريتورية قائم على التدخل الكلي لعسكر والسيطرة على مقاليد البلاد .[٤٣]

براينا فان انواع العلاقة بين المدنية والعسكرية لاسيما في مصر انما ينصب على القسم الثالث تحت غطاء الشرعية الدستورية التي استطاعت بها المؤسسة العسكرية المصرية من وصول القادة العسكرين لسدة الحكم في اكثر من مناسبة ليبقى الحكم عسكري ولكن بلباس مدني وان كانت الشرعية

الدستورية موجودة .وبالرجوع الى الطبيعة العسكرية وكيفية وصولها الى الحكم اما بانقلاب او ثورة مع الفرق الذي اشار اليه الفقه بين الثورة والانقلاب على ان الثورة هي تغيير داخلي وعنيف في النظم السائدة والمؤسسات اما بالنسبة للانقلاب فانه يكون فقط تغيير القيادة ورسم السياسة وان الثورة تاتي ايضا على اكتاف الحركات الشعبية المنظمة " كما في الصين وكوريا وموزنبيق وغيرها وقد اصبحت ظاهرة الانقلابات ظاهرة واسعة النطاق في الكثير من الدول ولعل الاقرب اليها ان القارة الافريقية شهدت الكثير منها بين من نجح في الانقلاب وبين من فشل فيه حيث ان في افريقيا بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ اثنان وخمسون انقلاب ناجح ومائة وثلاث فاشل ومن بين هذه الانقلابات كان للتدخل العسكري فيها ٨٤٪.[٤٤] وبما ان مصر هي احدى الدول الافريقية لذا فانها ليست بعيدة عن تلك الانقلابات او الثورات التي حصلت في القارة الافريقية وهذا ما يؤشر التدخل العسكري على مقاليد الحكم في مصر طيلة الفترة الماضية ولغاية عام٢٠١١ , لذا فان الطريق الى السلطة في مصر خلال الفترات السابقة والتي شهدت تغيرات مختلفة على مستوى السلطة وهي مختلفة بين الحين والاخر ويمكن ان نبينه في المخطط ادناه:

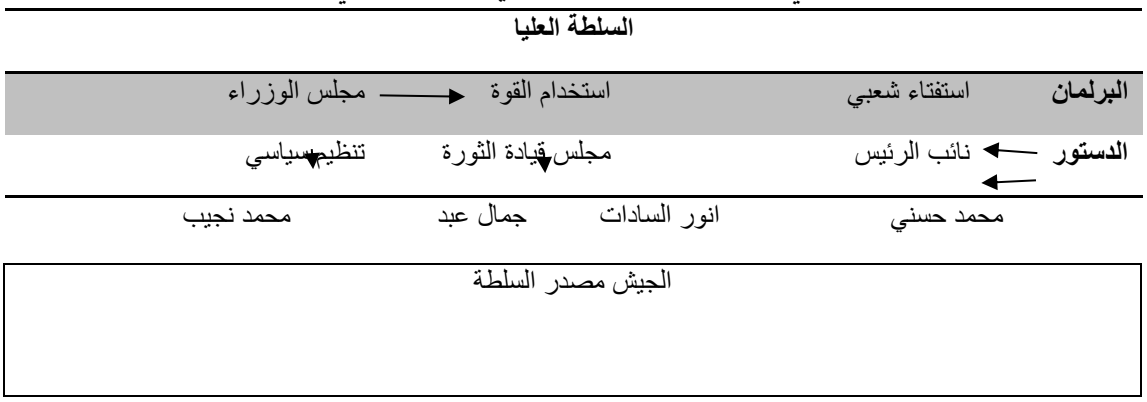

مخطط رقم(١) اذ نبين من خلاله بان انتقال السلطة في الفترات السابقة لمصر حيث ان ( ) يشير الى انتقال السلطة اما عن طريق الموافقة في البرلمان او عن طريق التنظيم السياسي او انه يتم عن الدستور , لذا فان محمد نجيب قد جاء للسلطة بصورة مباشرة اما بالنسبة لجمال عبد الناصر نجد بانه كان ضمن الجيش وقد وافق عليه مجلس الوزراء كما انه قد استخدم القوة في الوصول للسلطة واما بالنسبة لحسني مبارك فانه كان عضو في الجيش ونائب للرئيس وحصل على موافقة مجلس الوزراء وايضا بالاستفتاء وفقا للدستور , اما بالنسبة لانور السادات فانه قد اجتمعت فيه كل تلك الاجراءات ليكون رئيسا لمصر .[٤٥]مما يعني بان السلطة كانت تحت حكم العسكر واستمرت كذلك لغاية الان وان انتقال السلطة بهذا الاسلوب لطالما يجد معوقات من ضمنها ان المؤسسة العسكرية اذا ما ارادت ان لايتم انتقال السلطة حتى اذا كانت بصورة سلمية فان المؤسسة العسكرية قد تعترض على ذلك رغبة منها في ان تكون السلطة بايدي احد ضباط تلك المؤسسة , اذاً نوعية انتقال السلطة هي عن طريق المؤسسة العسكرية ولو لاحظنا ذلك بعد عام٢٠١١ بالنسبة لنوعية انتقال السلطة كما في المخطط ادناه :

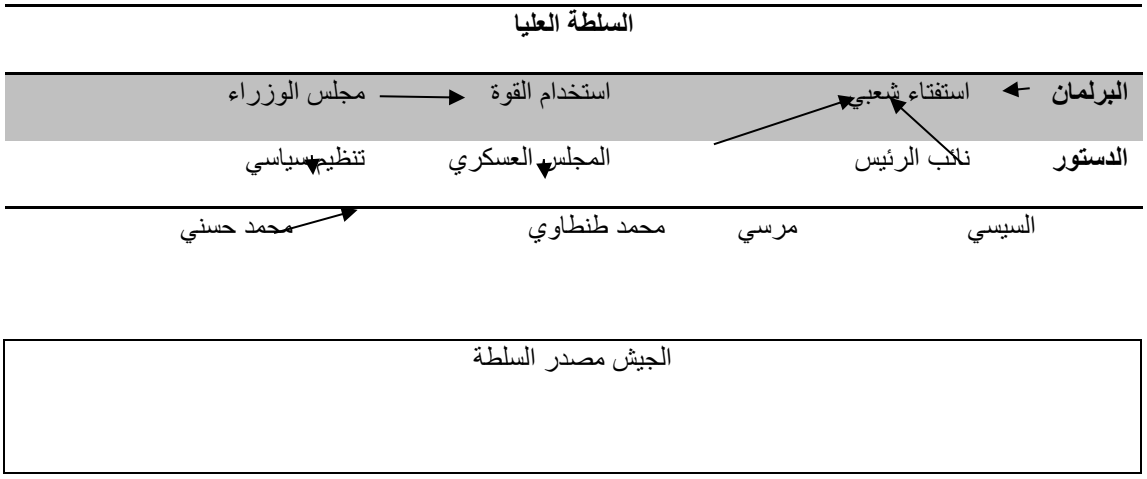

مخطط رقم(٢)

وعلى الرغم من انتقال السلطة من حسني مبارك الى المجلس العسكري حيث ادار البلاد حينها محمد طنطاوي وزير الدفاع حينها وبعد تعطيل الدستور ومجلس الشعب المصري ,اجريت التعديلات الدستورية ومن ثم اجري الاستفتاء على مرسي , ولكن حكمه لم يبقى طويلا اذ استطاع الجيش من السيطرة مرة اخرى على زمام الامور بانقلاب سياسي عسكري وبدون عنف ليتم اجراء الاستفتاء ايضا وفوز السيسي حينها , ولكن السلطة العليا كان مصدرها الجيش .بالنسبة للتحول في مصر كان هنالك ارباك في عملية التحول الديمقراطي اذ يعزو البعض هذا الارباك الى وجود عاملين الاول هو ان عملية التحول تلك انما كانت ناشئة بسبب خليط بين الدولة البوليسية والديمقراطية المقيدة والنتيجة هي صعوبة ان يتم تفكيك ذلك اذا لم تكمن هنالك قرارات تحمل الصفة الثورية , والعامل هو ان المجلس العسكري في مصر بقية لفترة طويلة بنفس ما كان عليه من تركيبة الجهاز التنفيذي في عهد حسني مبارك .[٤٦]بالنسبة لنا نجد بان العامل الاول حيث الدولة البوليسية والديمقراطية المقيدة فعلا يعد من اسباب ارباك عملية التحول الديمقراطي في مصر , اما بالنسبة للعامل الثاني لايمكن ان نعد فترة وجوده مرتبطة فقط في عهد حسني , اذ ان المجلس العسكري او اذا قلنا المؤسسة العسكرية المصرية كانت ولاتزال هي التي تلعب الدور الرئيس في عمليات التحول ولكن ليست الديمقراطية انما تحول نحو ما تريده المؤسسة ذاتها وما ترسمه هي حتى اذا كانت هنالك دساتير تقر عملية التحول السلمي ولكن الحقيقة هي ان المؤسسة العسكرية من تمسك بزمام الامور ولعل هذا يكون بتعاون ودعم خارجي اذ ان غالبية الدول ومنها امريكا لاتريد ان يكون هنالك نظام مدني هش مما يسبب الفوضى او الارباك لاسيما في عملية العلاقات الخارجية لمصر وحصرا (مع الكيان الصهيوني) اذ ان استقرار النظام العسكري المصري هو استقرار للكيان الصهيوني , مما يبعد الشعب عن عملية الاختيار المدني مهما كانت الاسباب والظروف .ان معوقات انتقال السلطة ليس في مصر وحسب ولكن في دول العالم الثالث لطالما كانت كثيرة وكبيرة ولايمكن القول بان ما ذكر هي فحسب تلك المعوقات ولكن ايضا توجد معوقات اخرى في مصر مثلا يوجد نزاع بين المسلمين والاقباط ولطالما كان هذا النزاع يتجدد بين فترة واخرى ولاسباب كثيرة ولعل في مقدمتها هو شعور الاقباط بالتمييز كما انه لغاية الان لاتوجد احصائيات دقيقة عن عدد الاقباط في مصر مما يشكل هاجزا لدى الاقباط وشعورهم بالتمييز , هذا بدوره يلقي بضلاله على الانتقال السلمي للسلطة في مصر كون ان الاقباط من سكان مصر والنتيجة يعتبر عزوف الاقباط في المشاركة بالحياة السياسية فراغا للانتقال السلمي للسلطة .[٤٧]

الخاتمة :

اولا: النتائج

يتميز النظام السياسي في مصر بكونه ثنائي السلطة ,حيث رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ولكن السلطة الفعلية هي لرئيس الجمهورية.

ان الانتقال السلمي للسلطة في العراق ومصر واجه الكثير من المعوقات منها سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مقارنة بالانظمة الحديثة والديمقراطية. تعتبر التعددية السياسية والحزبية شرطا من شروط انتقال السلطة , الا ان التعددية الحزبية في العراق وان كانت موجودة الاحزاب على الساحة السياسية الا انها لم يكن لها دور فاعل بالنسبة للعراق كونها تمثل الفئوية الضيقة والمصالح الحزبية اكثر من تمثيلها لجمهورها كما انها تمتاز بضعف التنظيم , اما في مصر على الرغم من تاكيد الدستور المصري للتعددية السياسية والحزبية الا ان غالبية الاحزاب اصبحت تمثل السلطة اكثر من تمثيلها جمهورها.

ثانيا: التوصيات

١- نقترح على المشرع المصري ان يكون هنالك نص دستوري يحدد الفترة الرئاسية لدورة انتخابية واحدة ولست سنوات بدلا من دورتين.

٢- نقترح على المشرع المصري ان تكون التشريعات محصورة بالجهات التشريعية والا تكون للسلطة التنفيذية الغلبة في اصدارها وبيان الجهة المشرعة في البرلمان بدلا من كثرة التشريعات وصدورها من جهات متعددة ومنها السلطة التنفيذية متمثلة بشخص رئيس الجمهورية.

٣- نقترح على المشرع المصري بابعاد المؤسسة العسكرية عن التداول السلمي للسلطة وان يكون دورها في حماية الوطن حيث ان المؤسة العسكرية كانت ومازالت تلعب دورا في انتقال السلطة ومن ثم يتولاها ضابط من ضباط الجيش المصري.

٤- نقترح على المشرع المصري اياد توازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية كون ان كعب السلطة التنفيذية وفقا للدستور لها العلو.

٥- نقترح على المشرع المصري ان ينص في الدستور بصورة واضحة على الاقليات المصرية.

الهوامش

- .فهمي , عمر حلمي , الانتخابات واثره في الحياة السياسية والحزبية, دار الثقافة الجامعية , القاهرة , ص٩ , ١٩٨٨
- العطار , فؤاد , النظم السياسية والقانون الدستوري , دار النهضة الربية , القاهرة , ص٣٠١ , ٢٠٠٠

- قوادرية بورحلة , التداول السلمي للسلطة , مجلة البحوث السياسية والادارية , مج٤ ,ع١ , ص٦٠ , ٢٠١٥
- انظر المواد (٣٠ وما بعدها) من دستور مصر لعام ١٩٢٣
- انظر المادة(٣٢) من دستور عام ١٩٣٠ المصري , في الحقيقة ان هذه الفترة ولغاية ١٩٥٣ هي فترة ملكية وراثية انحصرت كل السلطات بيد الملك وهو يحكم وغير مسؤول امام البرلمان.
- انظر المادة (١٣٩) من دستور مصر لعام٢٠١٤ , منشور في الجريدة الرسمية , ع ٣ مكرر ,٢٠١٤
- انظر المادة (١/١٤٠) من دستتور عام ٢٠١٤ المعدل
- الشاعر , رمزي طه ,الوجيز في النظرية العامة للقانون الدستوري , محاضرات لطلبة السنة الاولى , جامعة الزقازيق , مصر , ص١٩ , مصدر سابق
- مركز دراسات الوحدة العربية , بحوث ومناقشات , ازمة الديمقراطية في الوطن العربي,القاهرة , ص٢٦٠,١٩٨٤
- بسيوني ,عبد الغني , انظمة الانتخاب في مصر والعالم , منشاة المعارف , الاسمدنرية , ص٩٩ ,١٩٩٠
- حسبو , عمرو احمد , القوانين الاساسية المكملة للدستور دراسة مقارنة , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , ص٢٥ ,٢٠٠١
- صادق , عبد الفتاح سعيد , تفسر القوانين الاساسية في القضاء الدستوري المصري دراسة فقهية في ضوء احدث احكام وقرارات الدستورية العليا , مجلة الدراسات القانونية , القاهرة , ع٥٨ , ج٢ , ص١٠٠٣ , ٢٠٢٢
- مركز الجزيرة للدراسات , البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية لعام ٢٠١١ , ص٩
- انظر المادة (١/اولا/ثانيا والمادة٢/بفقراتها) من القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مصر
- انظر المادة (٢) من القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مصر
- انظر المواد (١و٢) من القانون رقم(١٩٨) لسنة٢٠١٧ للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر منشور في الجريدة الرسمية , ع٣٠ مكرر(ب) ,٢٠١٧
- انظر المادة (٥) من القانون رقم(١٩٨) لسنة٢٠١٧ للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر منشور في الجريدة الرسمية , ع٣٠ مكرر(ب) ,٢٠١٧
- انظر المواد (١٢-١٣) من القانون رقم(١٩٨) لسنة٢٠١٧ للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر منشور في الجريدة الرسمية , ع٣٠ مكرر(ب) ,٢٠١٧ , وانظر ايضا فؤاد مطير الشمري , التجارب الانتخابية في العالم , دار اسامة للنشر واتوزيع , مان , ص٢٢ , ٢٠١٤
- انظر القرار المرقم (٦١٤٢٠) , السنة القضائية ٦٥, منشور على موقع منشورات قانونية , https://manshurat.org/node/66862 تاريخ الزيارة , ٢٠٢٣/١٢/١٢ , الساعة ١:٣- ظ
- حسن , عبد الخالق , معوقات الديمقراطية في العالم العربي , مقال منشور على الموقع , https://islamicbooks.info تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٠ , الساعة ٩:٥٠
- ابراهيم , حسنين توفيق , النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها , دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط١ , ص٢٤٢ , ٢٠٠٥
- عبادي , جمال رفيق عوض , تجربة الاخوان الملسمين في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير واثرها في الحياة السياسية , جامعة النجاح , الجزائر , اطروحة دكتوراه , ص٨٥ , ٢٠١٦
- العريان , عصام , رؤية التيار الاسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر , ندوة نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية ,مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت , ص٥٤ , ٢٠٠٧
- عياش , عائشة , جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس , دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء ,دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , الاردن ., ص١١, ٢٠٢٠
- ثوماس كروثيرس , مقال منشور على الموقع , https://carnegie-mec.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٥ ,الساعة ٨:١٢
- الحديثي , مها عبد اللطيف , مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث , جامعة بغداد , اطروحة دكتوراه , ص٨١ , ١٩٩٤
- سليمان , حنين محمد , مصدر سابق , ص٤٦
- ثابت, احمد , التعددية السياسية في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي, بيروت ,ع١٢٥ , ص٢٥, ١٩٩٢

- سليمان , حنين محمد ,مصدر سابق , ص٧٥
- العبدالي , سعد مظلوم , الانتخابات ضماناتها حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة , دار دجلى للنشر والتوزيع , الاردن , ط١ , ص٢٢٥ , ٢٠٠٩
- المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة والتنمية , قراءة في المشكلة السكانية في مصر وحلول مقترحة لمواجهتها , مقال منشور على الموقع https://draya-eg.org , تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٩ , الساعة ٥:٤٠
- دراسة :حنان ابو سكين , الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مصر , المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٢٠
- دراسة :مصطفى , ايمان محمد عبد اللطيف , اثر الزيادة السكانية المتزايدة على التنمية المستدامة في مصر , كلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات , جامعة مصر , ٢٠٢٣
- احمد عبد العزيز ,تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها السكانية , معهد التخطيط القومي , مصر , ٢٠١٧ , دراسة
- السبيعي , فارس عوض, دور الشفافية والمسالة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية , جامعة نايف لعلوم الامنية , كلية لدراسات العليا , رسالة ماجستير , ص٣٣, ٢٠١٠
- الشكراوي , علي هادي , النظم السياسية المعاصرة , مكتبة دار السلام القانونية , النجف الاشرف , ص٢٢٢ ,٢٠١٤
- انظر المادة (١٠١) من دستو جمهورية مصر لعام٢٠١٤ المعدل لعام ٢٠١٩
- انظر المادة(١٢٧ و١٢٩و١٣١و١٣٧) من دستو جمهورية مصر لعام٢٠١٤ المعدل لعام ٢٠١٩
- عثمان , حسين عثمان محمد عثمان , النظم السياسية والقانون الدستوري , الدار الجامعية للنشر , بيروت , ص١٨٠ , ١٩٨٨
- محمد طي , القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية , منشورات زين الحقوقية , بيروت , لبنان , ص ٢٤٨ , ٢٠١٣
- محمد , محمد فرغلي , نظم واجراءات اعضاء امجالس المحلية , في ضوء القضاء والفقه , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , ص١٠٦ , ١٩٩٨
- عمران , علي سعد , الحدود الدستورية لحل البرلمان , دار الرضوان للنشر والتوزيع , بغداد , ط١ , ص٣٣ , ٢٠١٦
- علام , عبد الله فيصل , العلاقة المدنية– العسكرية والتحول الديمقرطي في مصر يولو تمو ١٩٥٢–يولو تمو٢٠١٣, مركز الجزيرة للدراسات , ط١ , ص٢٠ وما بعدها , ٢٠١٨
- زرتوقة ,صلاح سالم , انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية , ١٩٥٠١–١٩٨٥ , مصدر سابق , ص١٣٢
- زرتوقة ,صلاح سالم , انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية , ١٩٥٠١–١٩٨٥ , مصدر سابق , ص٣٠٠
- فهمي , احمد , دراسة تحليلية لعملية التحول الديمقراطي في مصر مراحلها , مشكلاتها , سيناريوهات المستقبل , مركز البحوث والدراسات , القاهرة , ط١ , ص٥٧ , ٢٠١٢
- علي , ابراهيم حمدان , رئيس الدولة في النظام الديمقرطي دراسة مقارنة , اطروحة دكتوراه , القاهرة , ص ٣٠ , ٢٠٠٨

هوامش البحث

[١] – فهمي , عمر حلمي , الانتخابات واثره في الحياة السياسية والحزبية, دار الثقافة الجامعية , القاهرة , ص٩ , ١٩٨٨

[٢] – العطار , فؤاد , النظم السياسية والقانون الدستوري , دار النهضة الربية , القاهرة , ص٣٠١ , ٢٠٠٠

[٣] – قوادرية بورحلة , التداول السلمي للسلطة , مجلة البحوث السياسية والادارية , مج٤ ,ع١ , ص٦٠ , ٢٠١٥

[٤] –انظر المواد (٣٠ وما بعدها) من دستور مصر لعام ١٩٢٣

[٥] – انظر المادة(٣٢) من دستور عام ١٩٣٠ المصري , في الحقيقة ان هذه الفترة ولغاية ١٩٥٣ هي فترة ملكية وراثية انحصرت كل السلطات بيد الملك وهو يحكم وغير مسؤول امام البرلمان .

[٦] – انظر المادة (١٣٩) من دستور مصر لعام٢٠١٤ , منشور في الجريدة الرسمية , ع ٣ مكرر ,٢٠١٤

[٧] – انظر المادة (١/١٤٠) من دستتور عام ٢٠١٤ المعدل

[٨] – الشاعر , رمزي طه ,الوجيز في النظرية العامة للقانون الدستوري , محاضرات لطلبة السنة الاولى , جامعة الزقازيق , مصر , ص١٩ , مصدر سابق

[٩] – مركز دراسات الوحدة العربية , بحوث ومناقشات , ازمة الديمقراطية في الوطن العربي,القاهرة , ص٢٦٠,١٩٨٤

[١٠] – بسيوني ,عبد الغني , انظمة الانتخاب في مصر والعالم , منشاة المعارف , الاسمدنرية , ص٩٩ ,١٩٩٠

[١١] – حسبو , عمرو احمد , القوانين الاساسية المكملة للدستور دراسة مقارنة , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , ص٢٥ ,٢٠٠١

[١٢] – صادق , عبد الفتاح سعيد , تفسر القوانين الاساسية في القضاء الدستوري المصري دراسة فقهية في ضوء احدث احكام وقرارات الدستورية العليا , مجلة الدراسات القانونية , القاهرة , ع٥٨ , ج٢ , ص١٠٠٣ , ٢٠٢٢

[١٣] – مركز الجزيرة للدراسات , البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية لعام ٢٠١١ , ص٩

[١٤] – انظر المادة (١/اولا/ثانيا والمادة٢/بفقراتها) من القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مصر

[١٥] – انظر المادة (٢) من القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مصر

[١٦] – انظر المواد (١و٢) من القانون رقم(١٩٨) لسنة٢٠١٧ للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر منشور في الجريدة الرسمية , ع٣٠ مكرر(ب) ٢٠١٧,

[١٧] – انظر المادة (٥) من القانون رقم(١٩٨) لسنة٢٠١٧ للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر منشور في الجريدة الرسمية , ع٣٠ مكرر(ب) ٢٠١٧,

[١٨] –انظر المواد (١٢–١٣) من القانون رقم(١٩٨) لسنة٢٠١٧ للهيئة الوطنية للانتخابات في مصر منشور في الجريدة الرسمية , ع٣٠ مكرر(ب) ٢٠١٧, , وانظر ايضا فؤاد مطير الشمري , التجارب الانتخابية في العالم , دار اسامة للنشر واتوزيع , مان , ص٢٢ , ٢٠١٤

[١٩] – انظر القرار المرقم (٦١٤٢٠) , السنة القضائية ٦٥, منشور على موقع منشورات قانونية https://manshurat.org/node/66862 , تاريخ الزيارة , ٢٠٢٣/١٢/١٢ , الساعة ١:٣– ظ

[٢٠] –حسن , عبد الخالق , معوقات الديمقراطية في العالم العربي , مقال منشور على الموقع https://islamicbooks.info , تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٠ , الساعة ٩:٥٠

[٢١] – ابراهيم , حسنين توفيق , النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها , دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط١ , ص٢٤٢ , ٢٠٠٥

[٢٢] – عبادي , جمال رفيق عوض , تجربة الاخوان الملسمين في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير واثرها في الحياة السياسية , جامعة النجاح , الجزائر , اطروحة دكتوراه , ص٨٥ , ٢٠١٦

[٢٣] – العريان , عصام , رؤية التيار الاسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر , ندوة نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية ,مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت , ص٥٤ , ٢٠٠٧

[٢٤] – عياش , عائشة , جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس , دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء ,دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , الاردن ., ص١١, ٢٠٢٠

[٢٥] – ثوماس كروثيرس , مقال منشور على الموقع https://carnegie-mec.org , تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٥ ,الساعة ٨:١٢

[٢٦] – الحديثي , مها عبد اللطيف , مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث , جامعة بغداد , اطروحة دكتوراه , ص٨١ , ١٩٩٤

[٢٧] – سليمان , حنين محمد , مصدر سابق , ص٤٦

[٢٨] – ثابت, احمد , التعددية السياسية في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي, بيروت ,ع١٢٥ , ص٢٥, ١٩٩٢

[٢٩] – سليمان , حنين محمد ,مصدر سابق , ص٧٥

[٣٠] – العبدالي , سعد مظلوم , الانتخابات ضماناتها حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة , دار دجلى للنشر والتوزيع , الاردن , ط١ , ص٢٢٥ , ٢٠٠٩

[٣١] – المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة والتنمية , قراءة في المشكلة السكانية في مصر وحلول مقترحة لمواجهتها , مقال منشور على الموقع https://draya-eg.org , تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٩ , الساعة ٥:٤٠

[٣٢] – دراسة :حنان ابو سكين , الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مصر , المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية , القاهرة ., ٢٠٢٠

[٣٣] – دراسة :مصطفى , ايمان محمد عبد اللطيف , اثر الزيادة السكانية المتزايدة على التنمية المستدامة في مصر , كلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات , جامعة مصر , ٢٠٢٣

[٣٤] – احمد عبد العزيز ,تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها السكانية , معهد التخطيط القومي , مصر , ٢٠١٧ , دراسة

[٣٥] – السبيعي , فارس عوض, دور الشفافية والمسالة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية , جامعة نايف لعلوم الامنية , كلية لدراسات العليا , رسالة ماجستير , ص٣٣, ٢٠١٠

[٣٦] – الشكراوي , علي هادي , النظم السياسية المعاصرة , مكتبة دار السلام القانونية , النجف الاشرف , ص٢٢٢ ,٢٠١٤

[٣٧] –انظر المادة (١٠١) من دستو جمهورية مصر لعام٢٠١٤ المعدل لعام ٢٠١٩

[٣٨] – انظر المادة(١٢٧ و١٢٩و١٣١و١٣٧) من دستو جمهورية مصر لعام٢٠١٤ المعدل لعام ٢٠١٩

[٣٩] – عثمان , حسين عثمان محمد عثمان , النظم السياسية والقانون الدستوري , الدار الجامعية للنشر , بيروت , ص١٨٠ , ١٩٨٨

[٤٠] – محمد طي , القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية , منشورات زين الحقوقية , بيروت , لبنان , ص ٢٤٨ , ٢٠١٣

[٤١] – محمد , محمد فرغلي , نظم واجراءات اعضاء امجالس المحلية , في ضوء القضاء والفقه , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , ص١٠٦ , ١٩٩٨

[٤٢] – عمران , علي سعد , الحدود الدستورية لحل البرلمان , دار الرضوان للنشر والتوزيع , بغداد , ط١ , ص٣٣ , ٢٠١٦

[٤٣] – علام , عبد الله فيصل , العلاقة المدنية– العسكرية والتحول الديمقرطي في مصر يولو تمو ١٩٥٢–يولو تمو٢٠١٣, مركز الجزيرة للدراسات , ط١ , ص٢٠ وما بعدها , ٢٠١٨

[٤٤] – زرتوقة ,صلاح سالم , انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية , ١٩٥٠١–١٩٨٥ , مصدر سابق , ص١٣٢

[٤٥] – زرتوقة ,صلاح سالم , انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية , ١٩٥٠١–١٩٨٥ , مصدر سابق , ص٣٠٠

[٤٦] – فهمي , احمد , دراسة تحليلية لعملية التحول الديمقراطي في مصر مراحلها , مشكلاتها , سيناريوهات المستقبل , مركز البحوث والدراسات , القاهرة , ط١ , ص٥٧ , ٢٠١٢

[٤٧] – علي , ابراهيم حمدان , رئيس الدولة في النظام الديمقرطي دراسة مقارنة , اطروحة دكتوراه , القاهرة , ص ٣٠ , ٢٠٠٨